وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

عن العام المالى ٢٠٠١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديلات بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٢/٤/٢٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١/٤ ؛

قـــــرر :

المادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥٣٠٦١١,٦٥٠ جنيه (فقط خمسمائة وثلاثون ألفًا وستمائة وأحد عشر جنيهًا وخمسة وستون قرشًا لاغير) ، وجملة المصروفات مبلغ ٣٦٩٥٦٣,٩٥ جنيه (فقط ثلاثمائة وتسعة وستون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وستون جنيهًا وخمسة وتسعون قرشًا لاغير) .

وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٦١٠٤٧,٧٠ جنيه (فقط مائة وواحد وستون ألفًا وسبعة وأربعون جنيهًا وسبعون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ٣,٤١٧,٦٢٨,٨٢٤ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وسبعة عشر ألفًا وستمائة وثمانية وعشرون جنيهًا وثمانمائة وأربعة وعشرون مليمًا لاغير) .

المادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب